

# أنظمة التعليم العربية عاجزة عن استيعاب الثورة التكنولوجية

## السياسات غير الواضحة تفشل مشاريع التعليم الإلكتروني



تواجه الدول العربية الرغبة في مواكبة العصر والحقا بركب التطور التكنولوجي العديد من التحديات، في سياق تطوير أنظمتها التعليمية واعتماد التعليم الإلكتروني، تبدأ أساسا بغياب أرضية صلبة لإرساء هذا النظام إلى جانب عدم وجود سياسات تعليمية واضحة وتنسيق بين مختلف دول المنطقة.

محمد الحماصي  
كاتب مصري

القاهرة - يطرح التعليم الإلكتروني في العالم العربي الكثير من التحديات التي لا تقتصر فقط على تهيئة البنية التحتية للبدء بتنفيذ هذا النظام الحديث، لكن تعود جذوره إلى الصعوبات والنقائص التي يشكو منها نظام التعليم العربي بشكل عام. يرى الدكتور شريف الأتربي، خبير التعليم الإلكتروني ومسؤول تفعيل أنظمة التعلم الإلكتروني لدى شركة تعمل في مجال تطوير تقنيات التعليم بالسعودية، أن مصطلح التعلم الإلكتروني كان موجودا منذ عدة عقود، لكن لم يكن يطلق عليه هذا الاسم، ففي صيغته الأولى كان عبارة عن معلومات تعرض على شكل كتابة خضراء تعرض أمام المستخدم وتخزن في حاسوب مركزي ضخ متصل معه عدة حواسيب من نهايات مختلفة، وتستطيع الحصول على تلك المعلومات بشكلها الأخضر. ومع التقدم التقني الحاصل في مجال الحاسبات وصناعة أول حاسوب شخصي وكذلك مع التطور الحاصل في برامج متصفحات شبكة الإنترنت حصل تقدم كبير في مجال تقنيات التعلم.

صراعات داخلية تجعل مستوى التعليم بها ضعيفا مقارنة بالبعض من الدول العربية دون مقارنتها بالبلدان المتقدمة. ويأسف الأتربي أن في البعض من الدول العربية أصبح التعليم بمثابة حقل تجارب دون وجود سياسة واضحة. وإجمالاً، يعتبر الأتربي أن ما يقدم من تعليم على مستوى الدول العربية هو محاولات للتشبه بالكثير من الدول الغربية دون مراعاة للشخصية العربية وطبيعتها.

أما التعليم الجامعي فحدث ولا حرج، فقد أصبح الدخول إلى تصنيف إحدى المؤسسات العالمية هو الهدف، وليس جودة التعليم نفسه في غياب خطط واضحة للتعليم الجامعي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باحتياجات السوق، بخلاف البعض من الاستثناءات.

كما أصبح التحاق الطالب بالجامعة مرتبطاً بالمجموع وليس بالكفاءة، وهو ما يفسر زيادة عدد عاطلون عن العمل، ولعل ذلك يرجع في المقام الأول إلى غياب البرامج التوعوية ونشر ثقافة التوجهات التعليمية في المجتمع من خلال وسائل التواصل المتعددة.

الكثير من البرامج الجديدة إلا أن مفهوم التعليم الجامعي لزال مرتبطاً باذهان الطلاب وأولياء أمورهم بما يطلقون عليه تسمية "كليات القمة". ويقول "للأسف أغلب خريجها (كليات القمة) عاطلون عن العمل، ولعل ذلك يرجع في المقام الأول إلى غياب البرامج التوعوية ونشر ثقافة التوجهات التعليمية في المجتمع من خلال وسائل التواصل المتعددة".

ويؤيد ذلك، بالإضافة إلى استيعاب التطورات التكنولوجية ووسائل الاتصال والاستفادة من إمكانات الثورة المعلوماتية، كلها مسائل تطرق إليها الأتربي في انتقاده لأنظمة التعليم العربية.

### تفاوت عربي

ويرى أنه بالنسبة إلى التعليم ما قبل الجامعي هناك تفاوت فيما يقدم على مستوى الدول العربية، قائلًا "لا يمكن أن نجعلها في عبارة واحدة تحكي واقع هذا النظام التعليمي في كافة الدول العربية"، فما يقدم مثلا بالشكل الصحيح تعليمية في السعودية وفي الإمارات وفي دول الخليج عامة يختلف تماما عما يقدم في باقي الدول العربية. وتوجد في البعض من الدول العربية محاولات حديثة لتقديم خدمات تعليمية متميزة، أما أغلب دول المنطقة فتعاني من

### فجوة كبيرة بين ما تقدمه التكنولوجيا وما يحصل عليه الطالب في الفصل

سواء الجامعي أو ما قبل الجامعي، وترك المبادرة في هذا الشأن بيد كل مؤسسة، وهو ما يفشل مشاريع التعليم الإلكتروني.

ولفت الأتربي إلى أن المكتبات المدرسية تعاني من سوء التخطيط وعدم تهيئتها أو تأهيل العاملين بها ليكونوا ركنا أساسيا في العملية التعليمية، بداعي أن زمن الكتاب المطبوع قد قارب على الانتهاء وأن الكتب الإلكترونية هي التي ستسود الموقف حاليا ومستقبلا.



شريف الأتربي

«نحن بحاجة إلى تغيير تام في النظرة إلى التعليم من داخل المجتمع لتنعكس على العملية التعليمية إيجابيا»

لكن جميع أنظمة التعلم الإلكتروني تهتم بتوفير مصادر معلوماتية للطلاب سواء من خلال المكتبة الافتراضية أو المكتبة المدرسية، ويمكن لأخصائي المكتبات المدرسية أن يكونوا عاملا مؤثرا في عملية التعليم خلال تطبيق النظام الإلكتروني من خلال تقديم مجموعة من الخدمات التي تلبي حاجات المستفيدين، والتي يمكن قياسها باستخدام برامج الذكاء الاصطناعي، ومن هذه الخدمات جمع ورششة الجلسات التعليمية وتصنيف المواقع الإلكترونية التعليمية وبناء بنوك الأسئلة والجواب، والتي تيسر من الخدمات المرتبطة ببيئة التعلم الإلكتروني.

ويؤكد الأتربي أن "أي فشل في العملية التعليمية هو مفتاح لتغلغل التيارات الدينية المتعددة داخل المنظومة التعليمية، فإذا تم وضع خطط للتعليم قائمة على الطالب نفسه تجعل منه هو محور العملية التعليمية". ويعتقد أن وجود مثل هذه التيارات الدينية أو العادات والتقاليد لن يكون له أي تأثير خاصة مع المهارات التكنولوجية التي أصبح يمتلكها هذا الجيل والتي تيسر له سبل الوصول إلى المعلومة بسهولة.

العربية وتحدياته، ليتم في مرحلة لاحقة وضع خطط قصيرة المدى للنهوض به وتطويره، إلى جانب خطط بعيدة المدى تعتمد على أهداف مستقبلية تبني على الاحتياجات "وليس على الأمنيات"، معتبرا ذلك أولى خطوات الارتقاء بالتعليم في العالم العربي، مؤكدا ضرورة التنسيق الجاد بين كل بلدان المنطقة.

يشمل الإنفاق على التعليم، وفق تعريف البنك الدولي، الإنفاق الحكومي والذي يكون بتخصيص نسبة من إجمالي الناتج المحلي. كما يوجه الإنفاق العام على التعليم نحو المؤسسات التربوية التابعة للقطاع العام والبعض من مؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى إدارة التعليم والمنح والمساعدات المالية المقدمة للطلاب والأسر والمنظمات.

وفيما تنفق دولة مثل إسرائيل على التعليم حوالي 10 بالمئة من ناتجها المحلي، نجد هذه النسبة في الدول العربية لا زالت تتراوح حسب مؤشرات عام 2014 حول متوسط 5 و6 بالمئة.

### إنفاق متواضع

رغم رغبة الدول العربية وطموحها في تطوير التعليم إلا أن الميزانيات المرصودة لهذا القطاع لا تلي حاجياته، بل إن الكثير من هذه الميزانيات توجه نحو بنود لا تعود بفائدة على تطوير التعليم نفسه. يقول الأتربي "نحن بحاجة إلى تغيير تام في النظرة إلى التعليم من داخل المجتمع أولا، لتنعكس على العملية التعليمية باثر إيجابي". وأكد أن التعليم الإلكتروني لم ينجح عربيا لأن الأهداف والرؤى غير واضحة ولا توجد أي خطط تدعم هذا النوع من التعليم العصري سوى مبادرة دولة المستقبل في السعودية وغيرها مستوى المدارس المتوسطة والثانوية، ولم يظهر أثرها حتى الآن فهي لا زالت في بداية عامها الثالث.

ويشير إلى أن الحديث عن مبادرات للتعليم الإلكتروني يُطرح بالنسبة إلى الدول ذات الكثافات السكانية المرتفعة، والتي تعاني من ارتفاع عدد الطلاب داخل الفصل الدراسي، بالإضافة إلى طول المسافة التي يقطعها التلميذ للوصول إلى مؤسساته التربوية وغيرها من الأسباب التي تجعل من التحول نحو التعلم الإلكتروني وسيلة لحل الكثير من المشكلات التي تواجهها هذه الدول. وندد الأتربي بغياب سياسات التعامل مع التعليم الإلكتروني،

صحيح لخدمة العملية التربوية ورفع قدراتهم التعليمية بما يتناسب مع ما يتمتعون به من فرص تقنية لم تكن متوفرة في الماضي.

ويمثل المدرس جزءا رئيسيا من العملية التعليمية، وهو معطى يفرض تعزيز جهود تأهيله ليوكب التطورات. وقال الأتربي "حين تتحول العملية التعليمية وبناء الأجيال إلى مجرد وظيفة توفر راتبا شهريا، لن تحصل على أي مردود صحي ولا نتائج متوقعة".

وينقد الأتربي فقدان التعليم لرمزيته باعتباره رسالة نبيلة، ويعتبر أن ذلك هو نتاج أسلوب تعليم يعطي أهمية للحصول على مؤهل عال على حساب الجودة والكفاءة، ما جعل المدرسين يبحثون عن أكبر منفعة مادية، بينما يبتعدون عن وظيفتهم، فيما أصبح ينظر إلى البرامج والدورات التأهيلية،

إن وجدت، كفرصة للتغيب عن العمل، وغالبا ما تخضع هذه البرامج لمعايير تقييم تركز على الكم وليس الجودة ما يفرز نتائج سلبية. تحتاج عملية تطوير التعليم في العالم العربي والارتقاء بها إلى خطط مستقبلية مشتركة ومحددة، وهو ما دفع الأتربي إلى التنبيه إلى وجوب الاعتراف

بغياب التنسيق العربي في مجال التعليم. ويقول "حتى الجامعة العربية، بيت العرب كما يطلق عليها والمجالس المشتركة بين أكثر من دولة والمؤتمرات التي يتم رعايتها والمبادرات التي يتم إطلاقها، ليست سوى فقايع هوائية تنتهي مع نهاية المؤتمر أو المبادرة".

ويعتبر أنه بالتعمن في تاريخ هذه المؤتمرات والمبادرات والتوصيات تبين أن مخرجاتها لم تجارح أرباحها منذ صيغت. وأكد "كنا نطرح إلى وضع خطط لتطوير التعليم والارتقاء به".

وشدد على ضرورة تشخيص واقع التعليم في المنطقة

بعض الدول العربية تقوم بمحاولات حديثة لتقديم خدمات تعليمية متميزة أما أغلب دول المنطقة فتعاني من صراعات داخلية تجعل مستوى التعليم بها ضعيفا مقارنة بغيرها

